قبل الدورة الحادية والعشرين بالمنامة

٢٠ عاما ترسم المسيرة المباركة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

مواقف موحدة... وإنجازات مضيئة في مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد

■ خادم الحرمين الشريفين خلال القمة الـ (١٢) بالكويت

■ سمو ولي العهد في لقائه بسمو الشيخ زايد خلال قمة مسقط عام ٩٥

بناء قوات درع الجزيرة.. وتحقيق حلم السوق الخليجية الموحدة

العمل على توحيد الصف العربي، ودعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني

■ خادم الحرمين الشريفين خلال القمة الرابعة عشرة بالرياض

يبدأ اصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يوم السبت بالعاصمة البحرينية (المنامة) اجتماعات الدورة الحادية والعشرين للمجلس الاعلى.

وعلى مدى عشرين عاما من البذل والعطاء وخلال مسيرته المباركة عقد المجلس عشرين دورة وداب المجلس الاعلى على عقد اجتماعاته الدورية الميمونة كل عام منذ انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٤٠١هـ ١٩٨١م كان آخرها الدورة العشرون التي عقدت بالرياض في ١٩ من شعبان ١٤٢٠هـ الموافق ٢٧ من نوفمبر ١٩٩٩م برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود وقد حفلت مسيرة المجلس بالعديد من الانجازات والنجاحات التي تحققت على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية.

بداية المسيرة

وقد جاءت الدورة الاولى للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي استضافتها ابوظبي في شهر رجب ١٤٠١هـ باتفاق اصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس فيما بينهم على انشاء مجلس يضم دولهم بسمى (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) وقاموا بالتوقيع على النظام الاساسي للمجلس الذي يهدف الى تطوير التعاون بين هذه الدول وتنمية علاقاتها وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط وتعميق الروابط والعلاقات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات وانشاء المشروعات المشتركة ووضع انظمة متماثلة في جميع الميادين الاقتصادية والثقافية والاعلامية والاجتماعية بما يخدم مصالحها ويقوي قدرتها على التمسك بعقيدتها وقيمها.

كما قرر القادة انشاء لجان متخصصة لوضع الاسس واقامة المؤسسات وانشاء الاجهزة المؤدية الى تحقيق اهداف المجلس ووضعها موضع التنفيذ.

وصدر عن الدورة الاولى للمجلس الاعلى اعلان ابوظبي الاول الذي اكد مبادىء المجلس واهدافه والخطوات التي اتخذها المجلس لتحقيق تلك الاهداف.

الدورة الثانية: السياسات الاقتصادية

وفي الدورة الثانية للمجلس الاعلى والتي استضافتها الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية في شهر محرم ١٤٠٢هـ وافق المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على الاتفاقية الاقتصادية التي تهدف الى تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية فيما بين دول المجلس وتوحيد سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية والنظم التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة فيها كما قرر المجلس في هذه الدورة دعوة وزراء الدفاع للاجتماع من اجل تحديد الاولويات التي تحتاجها دول مجلس التعاون لتامين استقلالها وسيادتها وامنها.

الدورة الثالثة: بناء القوة

وفي الدورة الثالثة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في المنامة في شهر محرم ١٤٠٣هـ عبر المجلس عن ارتياحه للمستوى الذي وصل اليه التنسيق بين الدول الاعضاء تحقيقا لنصوص وروح المبادىء التي تضمنها النظام الاساسي للمجلس وما استهدفته جهود الدول الاعضاء من تقوية اوجه التعاون وتوثيق اواصر الروابط فيما بينها.

ونظر المجلس بارتياح الى ما تم انجازه من وضع القواعد وارساء البنية الاساسية للعمل الجماعي مما مهد لانطلاقة العمل الخليجي المشترك نحو غايته العملية وهدفه الأسمى.

كما حث المجلس مختلف اجهزة التعاون ولجانه للمضي نحو المرحلة التالية للعمل الجماعي واتخاذ الخطوات اللازمة نحو تنفيذ برنامج التعاون المتفق عليه لخدمة المواطنين في دول المجلس.

وفي مجال التنسيق العسكري فيما بين دول المجلس اقر المجلس توصيات وزراء الدفاع في دول المجلس الهادفة الى بناء القوة الذاتية للدول الاعضاء والتنسيق بينها بما يحقق اعتماد دول المنطقة على نفسها في حماية امنها والحفاظ على استقرارها.

كما استعرض المجلس ما توصلت اليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي بشان مؤسسة الخليج للاستثمار وقرر الموافقة على انشاء هذه المؤسسة برأسمال قدره بليون ومائة مليون دولار امريكي ووافق المجلس على تحويل الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس الى هيئة خليجية تختص بالمواصفات والمقاييس في دول المجلس.

الدورة الرابعة: توحيد المواقف

في الدورة الرابعة للمجلس الاعلى التي عقدت في الدوحة في شهر صفر عام ١٤٠٤هـ لاحظ المجلس ان الخطوات التي تمت في تحقيق التنسيق السياسي والتشاور المستمر من اجل اتخاذ مواقف موحدة على الصعيد الدولي قد زادت من صلابة المجلس وكرست اواصر الروابط بين دوله.

كما اعرب المجلس عن ارتياحه لما حققته تمارين درع الجزيرة من مغزى يعكس تصميم ابناء المنطقة على الذود عنها.

وقرر المجلس توسيع دائرة النشاطات الاقتصادية التي يسمح لمواطني دولة عضو بممارستها في الدول الاخرى وذلك اعتبارا من اول مارس ١٩٨٤م.

الدورة الخامسة: استراتيجية التكامل

وفي الدورة الخامسة للمجلس الاعلى التي عقدت في الكويت في شهر ربيع الاول من عام ١٤٠٥هـ وافق المجلس على الصيغة التي تنظم حق التملك للمواطنين في الدول الاعضاء.

وابدى المجلس ارتياحه للخطوات التي تمت لتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتي اسهمت في زيادة ملحوظة للتبادل التجاري بين دول المجلس.

وكلف المجلس الامانة العامة بدراسة السبل المؤدية لتشجيع المشروعات المشتركة واقر اعطاء الاولوية للمنتجات الوطنية في المشروعات الحكومية وفوض المجلس الوزاري باقرار استراتيجية التكامل لدول مجلس التعاون في دورته القادمة.

الدورة السادسة: الاستراتيجية الامنية

وفي الدورة السادسة للمجلس الاعلى والتي عقدت في مسقط في شهر صفر من عام ١٤٠٦هـ وافق المجلس الاعلى على وضع برنامج زمني لتنفيذ مختلف مجالات ونشاطات التعاون الاقتصادي وقرر تكليف المجلس الوزاري باقرار هذا البرنامج ودراسة امكانية اضافة نشاطات جديدة.

كما صادق المجلس على السياسة الزراعية لدول المجلس والاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية واهداف ووسائل التربية والتعليم والسياسات والمبادىء العامة لحماية البيئة.

واقر المجلس اهداف الاستراتيجية الامنية واكد على ضرورة سرعة انجازها.

كما وافق المجلس على معاملة الطلبة في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية معاملة الطلبة من ابناء دول المجلس في الدول التي يدرسون فيها.

الدورة السابعة: الدفاع المشترك

وفي الدورة السابعة للمجلس الاعلى التي عقدت في ابوظبي في الفترة ما بين ٣٠ من صفر الى ٣ من ربيع الاول من عام ١٤٠٧هـ اقر المجلس التوصيات المرفوعة حول التعاون العسكري واشاد بمسار هذا التعاون وما حققته قوة (درع الجزيرة) من استعداد كرمز للتصميم المشترك في الدفاع المشترك الجماعي.

ولتحقيق المواطنة في الانشطة التجارية والاقتصادية قرر المجلس السماح للمستثمرين من مواطني دول المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية في الدول الاعضاء ومساواتهم بالمستثمر الوطني من حيث الاهلية كما وافق المجلس على ضوابط للاعلام الخارجي كاساس موحد للسيارات الاعلامية للدول الاعضاء.

الدورة الثامنة: التنمية الثقافية

وفي الدورة الثامنة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في مدينة الرياض في شهر جمادى الاولى من العام ١٤٠٨هـ اكد المجلس تصميمه على تعزيز التضامن العربي الفعال والعمل على تجنب كل ما من شانه اعاقة المسيرة العربية ومجابهة كافة التحديات التي تعتريها.

وفي مجالات التعاون اقر المجلس الاعلى الاستراتيجية الامنية الشاملة واعرب عن ارتياحه لما تحقق من تعاون في المجالات الامنية.

كما اقر المجلس الاعلى توصيات وزراء الدفاع حول التعاون العسكري مع التاكيد على اهمية البناء الذاتي للدول الاعضاء لدعم القدرات الدفاعية في اطار التنسيق والتكامل.

وصادق المجلس على السماح لمواطني دول المجلس بممارسة عدد من الانشطة الاقتصادية في مجالات جديدة بالدول الاعضاء وفقا لضوابط ممارسة الانشطة الاقتصادية التي اقرها المجلس الاعلى في هذه الدورة وصادق ايضا على نظام الاقراض البترولي بين الدول الاعضاء.

وتعميقا للتواصل بين مواطني دول المجلس اقر المجلس الاعلى خطة التنمية الثقافية وكذلك مساواة الطلاب في مؤسسات التعليم العالي بالدول الاعضاء.

الدورة التاسعة: قرارات مهمة

وفي الدورة التاسعة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في المنامة بدولة البحرين في شهر جمادى الاولى عام ١٤٠٩هـ اقر المجلس عددا من القرارات المهمة ومنها:

١ـ السماح لمواطني دول المجلس بتملك اسهم الشركات المساهمة المشتركة والجديدة العاملة في الانشطة الاقتصادية وفق القواعد المقترحة.

٢ـ مساواة مواطني دول المجلس في المعاملة الضريبية مع مواطني الدولة العضو التي يتم فيها الاستثمار.

٣ـ نظام حماية الصناعات الوطنية الناشئة.

٤ـ خطة الطوارىء الاقليمية للمنتجات البترولية بين دول المجلس.

٥ـ معاملة مواطني دول المجلس معاملة مواطني الدولة العضو التي يقيمون فيها في مجال الخدمات الصحية.

وفيما يتعلق بالمفاوضات مع المجموعات الاقتصادية اطلع المجلس على اتفاقية التعاون الموقعة في لوكسمبورج في يونيو ١٩٨٨م بين دول المجلس من جانب والجماعة الاوروبية من جانب آخر وقرر المصادقة عليها.

الدورة العاشرة: مبادىء عامة

وفي الدورة العاشرة للمجلس الاعلى لدول مجلس التعاون المنعقدة في مسقط بسلطنة عمان في شهر جمادى الاولى ١٤١٠هـ وفي اطار مسيرة التعاون والعمل الجماعي المشترك، قرر المجلس الموافقة على قواعد الاستثناء من الاعفاء من الرسوم الجمركية بموجب المادة الرابعة والعشرين.

كما اكد المجلس تصميمه على تنفيذ ما تبقى من الاتفاقية الاقتصادية من اجل التوصل الى سوق خليجية موحدة.

وقد صدر عن هذه الدورة اعلان مسقط الذي جاء نتيجة حرص اصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس على الاسهام في دعم وتشجيع روح السلام والتفاهم وتجسيد اواصر الاخوة والعقيدة والمصير المشترك وقد تضمن هذا الاعلان عددا من المبادىء العامة.

الدورة الحادية عشرة: مساندة الكويت

وفي الدورة الحادية عشرة للمجلس الاعلى لدول مجلس التعاون المنعقدة في الدوحة في شهر جمادى الآخرة ١٤١١هـ ادان المجلس النظام العراقي لعدوانه السافر والغاشم على دولة الكويت واكد وقوف الدول الاعضاء حكومات وشعوبا مع دولة الكويت في محنتها ومساندتها المطلقة والتضامن التام مع شعبها وحكومتها حتى التحرير الكامل للكويت.

واستعرض المجلس الاعلى المراحل التي قطعتها مسيرة العمل المشترك في المجالات السياسية والامنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وتداول في سبل دفع عملية التعاون والتكامل بين الدول الاعضاء استنادا الى المبادىء والاهداف التي تضمنها النظام الاساسي للمجلس اخذا في الاعتبار التطورات الامنية في المنطقة في ضوء الغزو العراقي الغادر لاراضي دولة الكويت وما تشهده الساحة العربية من تحول ومستجدات تمس جوهر النظام العربي وكذلك ما يمر به العالم من متغيرات اعادة صياغة النظام العالمي وقد صدر عن الدورة الحادية عشرة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (اعلان الدوحة) الذي تضمن الاعلان عن مبادىء مهمة منها:

ـ استكمال وضع الترتيبات الامنية والدفاعية لدول المجلس والتي تكفل حماية الامن القومي لكل دولة من دول المجلس والامن الاقليمي لدول المجلس الست.

ـ زيادة التنسيق السياسي بين دول المجلس في المجالات الداخلية والاقليمية العربية والدولية.

ـ تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المجلس.

ـ زيادة التنسيق بين اجهزة الاعلام في دول المجلس لمواجهة الحملات الاعلامية المعادية ووضع اطار خطة اعلامية مشتركة لدول المجلس تتولى متابعة وتحليل الاعلام العالمي وتوجيه الاجهزة الاعلامية للتعامل معه.

الدورة الثانية عشرة: دعم جهود السلام

وفي الدورة الثانية عشرة للمجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون الخليجي المنعقدة في الكويت في شهر جمادى الآخرة ١٤١٢هـ تدارس المجلس الاعلى التطورات الاقليمية في منطقة الخليج في ضوء تحرير دولة الكويت واستعادتها حريتها واستقلالها وسيادتها.

واشاد المجلس الاعلى بمساندة الدول الشقيقة والصديقة التي وقفت الى جانب الحق والعدل ومبادىء القانون الدولي وناشد المجلس الاعلى الاسرة الدولية ومجلس الامن بصفة خاصة ممارسة مزيد من الضغوط على النظام العراقي لتامين التنفيذ الكامل والفوري لقرارات الشرعية الدولية ولمنع نظام بغداد من التحلل من التزاماته الدولية.

وانطلاقا من ايمان المجلس وقناعاته بدور دوله في المساهمة في تنمية عربية شاملة واهمية حشد الموارد المحلية والدولية لتحقيق ذلك وفق مفاهيم الاقتصاد الحر اقر المجلس اتفاقية انشاء البرنامج في قمة الدوحة وعبر عن ارتياحه لنتائج مؤتمر السلام في مدريد التي شارك فيها مجلس التعاون بصفة مراقب واكد المجلس الاعلى دعمه لجهود السلام.

الدورة الثالثة عشرة: التنمية الاقتصادية

وفي الدورة الثالثة عشرة للمجلس الاعلى لقادة دول مجلس التعاون الخليجي المنعقدة في ابوظبي عاصمة دولة الامارات العربية المتحدة في شهر جمادى الآخرة ١٤١٣هـ بحث المجلس الاعلى في دورته هذه تطور مسيرة مجلس التعاون في كافة جوانبها واعرب عن ارتياحه لما تم في هذه المسيرة المباركة واكد حرصه على تحقيق طموحات ابناء هذه المنطقة بما يمكنها من مواجهة كافة التحديات والمستجدات الاقليمية والدولية واكد حرصه البالغ على وحدة العراق وسلامته الاقليمية وحمل النظام العراقي المسؤولية الكاملة لما يتعرض له الشعب العراقي ومسؤوليته عن اية معاناة انسانية اخرى يتعرض لها الشعب العراقي نتيجة لرفض النظام قرارات مجلس الامن الدولي.

وحول العلاقات مع الجمهورية الاسلامية الايرانية وقضية الجزر استنكر المجلس الاجراءات التي اتخذتها الجمهورية الاسلامية الايرانية في جزيرة ابو موسى واستمرار احتلالها لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى لما يمثله هذا من انتهاك لسيادة ووحدة اراضي دولة الامارات العربية المتحدة.

وحول مسيرة السلام في الشرق الاوسط جدد المجلس تأكيده الالتزام بدعم جهود السلام المبذولة واشاد بالدور البناء الذي اضطلع به راعيا المؤتمر وعبر عن تطلعه للتوصل الى حل شامل ودائم للنزاع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية بما يكفل انسحابا اسرائيليا من كافة الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس الشريف.

وحول العدوان الصربي على جمهورية البوسنة والهرسك تابع المجلس الاعلى بقلق عميق واسف بالغ استمرار تردي الاوضاع في جمهورية البوسنة والهرسك وادان المجلس عدوان صربيا والجبل الاسود وطالب مجلس الامن باتخاذ الاجراءات الضرورية بما فيها استخدام القوة لاعادة الامن والسلم الدوليين.

وفي مجال التعاون الاقتصادي اكد المجلس التزامه بقرار قمة الدوحة بانشاء برنامج مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية وفق الاعتبارات والمنطلقات والاهداف التي حددها انشاء البرنامج في قمة الدوحة.

الدورة الرابعة عشرة: تطوير (درع الجزيرة)

وفي الدورة الرابعة عشرة للمجلس الاعلى لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية في شهر رجب من عام ١٤١٤هـ اكد المجلس الاعلى عزمه التام على الاسراع بخطى مسيرة مجلس التعاون ووضعها نحو آفاق ارحب لمواجهة التحديات ومواكبة المتغيرات الاقليمية والدولية.

واكد المجلس دعمه المطلق لدولة الكويت تجسيدا لمبدأ الامن الجماعي كما جدد المجلس مطالبة النظام العراقي باحترام الصلة وبنود القرار ٦٨٧ لا سيما المتعلقة منها باحترام وتنفيذ القرار الخاص بالحدود الدولية بين البلدين على اساس الاتفاقيات المعقودة بين البلدين وفق قرار مجلس الامن ٨٣٣ والافراج عن كافة الاسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الاخرى.

وفيما يتعلق بالعلاقات مع الجمهورية الاسلامية الايرانية وقضية الجزر دعا المجلس الجمهورية الاسلامية الايرانية الى الاستجابة لدعوة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الداعية الى اجراء حوار مباشر مع الجمهورية الاسلامية الايرانية فيما يتعلق باحتلالها جزر الامارات الثلاث من اجل انهاء هذا الاحتلال وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الامارات العربية المتحدة تمشيا مع القوانين والاعراف الدولية ومبادىء حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول.

اما فيما يتعلق بالوضع العربي فقد عبر المجلس عن ترحيبه بتوقيع اتفاق اعلان المبادىء بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل على اساس انه خطوة اولى على طريق التوصل الى حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي استنادا الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الارض مقابل السلام وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف.

كما طالب المجتمع الدولي بالضغط على اسرائيل لانهاء احتلالها للجولان السوري وتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ القاضي بانسحابها من كافة الاراضي اللبنانية.

وبخصوص الوضع في جمهورية البوسنة والهرسك فقد ادان المجلس بشدة محاولات الصرب والكروات فرض الامر الواقع وانتزاع مكاسب اقليمية الامر الذي يتنافى مع الشرعية الدولية.

وفي مجالات التعاون والتنسيق استعرض المجلس الاعلى مسيرة التعاون الدفاعي بين الدول الاعضاء في ضوء اجتماع وزراء الدفاع في اجتماعهم الثاني عشر واقر كافة توصيات وزراء الدفاع وعلى رأسها تطوير قوة «درع الجزيرة» والمجالات العسكرية الاخرى العديدة.

كما اقر المجلس الاعلى توصيات وزراء الداخلية في اجتماعهم المنعقد في ابوظبي في شهر جمادى الآخرة ١٤١٤هـ حول مختلف مجالات التعاون الامني بما في ذلك ما يتعلق بالاتفاقية الامنية الشاملة لهذه الاتفاقية وكلف وزراء الداخلية ووكلاء وزارات الداخلية بالاجتماع لانجاز الصيغة النهائية لهذه الاتفاقية.

وفي المجال الاقتصادي وجه المجلس وزراء المالية بمواصلة السعي للوصول الى اتفاق على تعرفة جمركية موحدة وقرر تحسين شروط تملك مواطني دول المجلس للعقار والسماح لشركات الطيران الوطنية بممارسة نشاطها بدون وكيل عام او وكيل كفيل محلي اذا رغبت في ذلك.

كما قرر المجلس اقامة مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واقر مشروع نظامه.

كذلك اقر المجلس الاعلى التوصية المرفوعة بشان معاملة مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الاهلي معاملة مواطني الدولة العضو مقر العمل بعد التوظيف وفق الضوابط التنفيذية المقترحة من وزراء العمل.

الدورة الخامسة عشرة: خادم الحرمين الشريفين يقيم المسيرة

وفي الدورة الخامسة عشرة للمجلس الاعلى لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في المنامة بدولة البحرين في شهر رجب ١٤١٥هـ استمع المجلس الى تقرير خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود الذي اشتمل على تقييم لمسيرة

دول التعاون

المملكة العربية السعودية

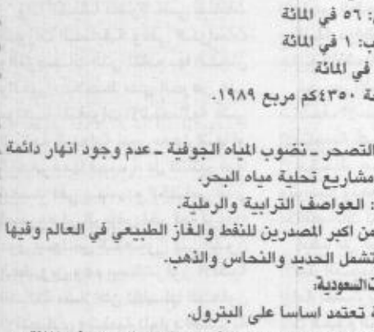

إعداد مركز المعلومات

العاصمة: الرياض

اهم المدن: مكة المكرمة، المدينة المنورة، الدمام.

اللغة: العربية والانجليزية.

العملة: الريال.

الاديان: (مسلمون مائة في المائة).

المساحة: ٢ر١٨٠ر٧٩٣ كلم.

الطول الكلي للحدود: ٤٤١٥ كم.

الدول المجاورة: العراق، الأردن، الكويت، سلطنة عمان، الامارات، اليمن.

الطول الكلي للسواحل ٢٦٤٠كم.

عدد السكان (٢٠ر٠٨٧ر٩٦٥ نسمة احصائية يوليو ١٩٩٧م).

الموقع: تحتل المملكة القسم الاكبر من شبه الجزيرة العربية وتتكون ثروة المملكة من البترول والغاز الطبيعي وتغطي منطقة بحجم اوروبا الغربية.

المناخ: مناخ حار وجاف في المناطق الداخلية وبارد ورطب على السواحل وقد تصل درجة الحرارة في الشتاء في بعض المناطق الى درجة الصقيع بينما يندر تساقط الامطار.

الجغرافيا: تتكون من سهول صحراوية او شبه صحراوية وفي الغرب سلاسل جبلية واما السهول فضيقة وتنحصر بين الجبال وسواحل البحر الاحمر.

الموارد الطبيعية:

البترول ـ الغاز الطبيعي ـ الحديد الخام ـ الذهب ـ النحاس.

استغلال الارض:

الارض المنزرعة ٢ في المائة.

الخضرة والمراعي: ٥٦ في المائة

الغابات والاخشاب: ١ في المائة

اراض اخرى: ٤١ في المائة

الارض المستصلحة ٤٣٥٠كم مربع ١٩٨٩.

الظروف البيئية:

المشاكل الحالية: التصحر ـ نضوب المياه الجوفية ـ عدم وجود انهار دائمة مما ادى الى تطوير مشاريع تحلية مياه البحر.

الاخطار الطبيعية: العواصف الترابية والرملية.

الاقتصاد: تعتبر من اكبر المصدرين للنفط والغاز الطبيعي في العالم وفيها ثروة معدنية هامة تشمل الحديد والنحاس والذهب.

نظرة عامة على اقتصاديات السعودية:

المملكة دولة غنية تعتمد اساسا على البترول.

والمملكة بها اكبر احتياطي من البترول في العالم حوالي ٢٦ في المائة من الاحتياطي العالمي وهي من اكبر مصدري البترول في العالم وتلعب دورا كبيرا في منظمة الاوبك.

وقد بدأت حكومة خادم الحرمين الشريفين في التسعينات تشجيع القطاع الخاص ويوجد في المملكة حوالي اربعة ملايين من العمالة الاجنبية. وقد بدأت الحكومة في تشجيع الصناعات والصادرات غير البترولية.